الفصل الخامس

العامل

فى هذا الفصل

١- العامل فى نظر النحاة

٢- رأى ابن مضاء فى العامل

٣- العامل والمعانى النحوية للكلمات فى الجملة

العامل فى نظر النحاة

فكرة العامل ومسلكها إلى النحو العربى

العامل فى النحو هو العمود الفقرى الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية ، وإذا كانت أهميته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو ، فإن سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها – مما سبق من أصول – والخلاصة أن هذه الفكرة ذات أهمية أساسية فى موضوعات النحو ، لكنها ليست أقوى الأفكار التى سيطرت على تفكير النحاة .

اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ، ووضعوا هذه الاعتبارات فى قوانين هى «فلسفة العامل والعمل» ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف ، ومن ذلك أن بعض العوامل أقوى من غيره ، ومن ذلك أيضا أن الاختصاص موجب للعمل – وغير ذلك كثير مما يمكن الاطلاع على آراء النحاة عنه فيما نقله السيوطى عنهم فى كتابه (الأشباه والنظائر) .

وهذه القواعد الاعتبارية قد أدت إلى كثير من الجدل ، لأنها قد تكون غير مطردة، فمثلا الحرف قد يكون مختصا ولا يعمل ، ومن جهة أخرى اختلفت النظرة لتلك القوانين ، فقد يكون العامل قويا من زاوية خاصة لدى باحث من الباحثين ، لكنه لدى باحث آخر عامل ضعيف – فما هو العامل الذى له كل ذلك الخطر لدى النحاة ؟ وما هو عمله فى الكلمات وتأثيره فيها !!

أما تصورهم للعامل ، فيتلخص فى الآتى :

أ - العامل مؤثر حقيقة ، إنه سبب وعلة للعمل .

وهذا مشهور وشائع فى كتب النحو ، ويوضح هذا ما يقوله «الصبان» تعليقا على ما نقله «الأشمونى» عن شرح التسهيل من أن (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل) فالعامل «كجاء ورأى والباء» والمقتضى «الفاعلية والمفعولية والإضافة» ، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى» الرفع والنصب والجر - فهذا التعريف يقتضى اطراد الثلاثة [1] .

ب- العامل أمارة وعلامة فقط .

وفى ذلك يقول ابن الأنبارى «العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة ، وإنما هى أمارات وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل فى محل الإجماع هى أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء .. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرى من العوامل اللفظية عاملا [2]» - فصفة العامل هنا قاصرة عليه ، إنه إشارة إلى العمل لكنه غير موثر بنفسه.

جـ- ما أطلق عليه اسم العامل لاعمل له اطلاقا ، ولكن وجوده ضرورى للتمهيد للعامل الحقيقى ، والعامل الحقيقى هو المتكلم .

وقد وضح هذا الرأى ابن جنى إذ يقول «ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرا) فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ (بالضاد والراء والباء) على صورة (فَعَل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لايجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل - فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظى ومعنوى، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ [3] » .

حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ١ص ٤٧ .

(١) أسرار العربية ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

أما تصورهم للعمل فيمكن تلخيصه فيما يلى :

أ- مقتضى العامل هو الأثر اللفظى الذى يوجد فى الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف - هذا هو المشهور الشائع فى كتب النحو .

ب- مقتضى العامل هو نفس الاختلاف ، وهو معنى عقلى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه مدخل .

وهذا الرأى الثانى قد أضاف إلى الأول بعدا ذهنيا ، ولم يضف شيئا جديدا فقد عمق فكرة التغيير فى آخر الكلمة ، فليس هو هذه الحركات والحروف، بل الاختلاف نفسه ، وهو معنى عقلى دقيق !!

جـ- مقتضى العامل هو توارد المعانى المختلفة على الأسماء ، فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الأسماء ، وهى تقتضى نصب علامات لتعرف ، وتلك المعانى هى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها .

ويتلخص تصور النحاة للعامل ومقتضاه فى اتجاهين

الأول : فهم شائع مشهور : أن العوامل مؤثرة حقيقة ، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات .

الثانى : فهم لم تصل به الشهرة حد الأول ، بل هى أفكار مبعثرة هنا وهناك وقد وضعت فيه قضية العامل والعمل فى الأمور الآتية :

أ - إن ما أطلق عليها عوامل ليست عوامل حقيقية ، بل هى إشارات وعلامات على العمل أو ممهدة له وضرورية لوجوده .

ب- يرى ابن جنى أن العامل هو المتكلم .

(جـ) مقتضى العامل فى الأسماء - فى رأى البعض - هو توارد المعانى المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها .

والذى ينبغى التنبه إليه أن هذه الأمور الثلاثة الأخيرة فى فهم العامل والعمل كانت فقط مجرد اجتهاد فى الفهم ، أما التطبيق فى كتب النحو فقد اعتمد اعتمادا أساسيا على الاتجاه الأول صاحب الشهرة والشيوع !!

* * *

لكن ... ما منشأ فكرة العامل النحوى !! وكيف دخلت النحو ثم توغلت فيه ؟؟

إن فكرة العامل - كما عرضت فيما سبق - للعقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر والوجود والعدم ، وإذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقلية هكذا فإن مجال الحديث عن نشأتها قد تحدد وهو الجو العقلى العام الذى أحاط بالنحو ونشأته وتطوره ، فإما أن تكون تلك الفكرة قد عرفت مباشرة عن غيرها ، أو أن الباحثين فى النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة ، أو أنهم تأثروا فى ابتداعها بعامل خارجى تأثرا غير مباشر؟

لقد حدد الفصل الأول من هذا الكتاب الرافدين الرئيسين الذين يحتمل أن النحاة قد أفادوا منهما ، وهما «النحو السريانى والمنطقى الأرسطي» فهل عندهما إجابة السؤال : كيف نشأت فكرة العامل فى النحو العربى ؟

أورد الخوارزمى فى «مفاتيح العلوم» ما يشير إلى وجود صلة بين حركات الإعراب وألقابه - أثر العامل - فى النحوين العربى واليونانى ، يقول : «فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة ، وكذلك الضم وأخواته ، والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة ، والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة»

ويورد رأى الخليل بن أحمد أيضا فى تلك الحركات والألقاب ، وفى رأيه أن الرفع ما وقع فى أعجاز الكلم منونا ، والضم ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون ، والنصب ما وقع فى أعجاز الكلم منونا ، نحو (زيدا) والفتح ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون نحو باء (ضرب) والخفض ما وقع فى أعجاز الكلم منونا نحو (زيد) والكسر ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون نحو لام (الجمل[1])

---

(١) راجع : مفاتيح العلوم ص ٤٤ - ٤٦ .

وتتضح تلك الصلة إذا أضيف لذلك أن الخليل قد اشتهر بأنه غير النقط إلى الحركات وأنه قال : إن هذه الحركات أبعاض الحروف ، وهى فكرة النحو اليونانى التى أوردها الخوارزمى.

لكن ... إذا جاز افتراض أن الخليل بن أحمد قد اختار اسم حركات الإعراب لمصطلحات النحو عن هذه الطريق - ربما عن السريانية أو الترجمة - فإن فكرة العامل لم توجد لديه فيما ورد من آرائه التى نقلت عنه ، وبخاصة «كتاب سيبويه» فلم يثبت بصفة قاطعة تأثر النحو العربى باليونانى فى فكرة العامل ، ولا يمكن أن ينهض ما ساقه «الخوارزمي» وحده إجابة للسؤال ،

فهل يوجد لدى المنطق الأرسطى إجابة عنه؟

إن فكرة التأثير والتأثر التى قام عليها العامل فى النحو العربى موجودة فى منطق أرسطو ، ففى الكتاب الأول من كتبه المسمى (قاطيغورياس) ومعناه (المقولات) وهى عشرة ، «والمقولة التاسعة وهى مقولة (ينفعل) والانفعال هو قبول أثر المؤثر ، والمقولة العاشرة وهى مقولة (يفعل) وهو التأثير فى الشىء الذى يقبل الأثر ، مثل التسخين والتسخن ، والقطع والانقطاع [1]»

فإذا أضيف لذلك أن العرب قد عرفوا المنطق فى وقت مبكر وأغرموا به ، وأن العقلية العلمية يؤثر فى بحثها - ولو بطريق غير مباشر - الجو الفكرى العام الذى يحيط بها ، اتضحت بداية الطريق فى فكرة العامل النحوى ، إذ تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم .

ذلك منشأ الفكرة التى وجدت طريقها إلى النحو فى وقت مبكر نسبيا ، وإذا كان لم يعرف بصوره أكيدة عن الخليل بن أحمد أنها من آرائه ، فإنها تتردد كثيرا فى كتاب سيبويه - ومنه :

* (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه) تحت هذا العنوان قال : وذلك قولك (ما أحسن عبدالله) زعم الخليل أنه بمنزلة قولك

---

(١) مفاتيح العلوم ص ١٤٥ .

(شيء أحسن عبدالله) ودخل معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم (عبدالله) وتؤخر ولا تزيل شيئا عن موضعه ولا تقول فيه (ما يحسن) ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا .

* (هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيًا عليه الفعل) تحت هذا العنوان قال : وذلك قولك (رأيت زيدا وعمرا كلمته) ... وإنما اختير النصب ها هنا ، لأن الاسم الأول مبنى على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم .

ففى المثال الأول فكرة العمل موجودة صراحة ، كما توجد بذورٌ لفلسفة العامل فى التعجب لازالت منكمشة فى ترتيبها ، فقد زعم الخليل – كما عبر سيبويه – أنه بمنزلة قولك (شيء أحسن عبدالله) وتلك بذرة الخلاف فى العامل فى التعجب من حيث الاسمية والفعلية ، وكذلك (لايجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر) بذرة أخرى الحكم على عامل التعجب بالضعف إلى جانب الفعل .

وفى المثال الثانى ذكر للعمل صراحة أيضا ، وفيه بذرة أخرى لفلسفة العامل وهى : ترجيح بعض العوامل على بعضها الآخر فى باب الاشتغال ، لأن الاسم الأول مبنى على الفعل .

وبالاطلاع على أى كتاب من كتب النحو التى تأخرت عن ذلك مدة كافية يظهر منه كيف استحالت تلك البذور إلى أشجار عملاقة !!

والسبب فى نمو فلسفة العامل النحوية يعود أساسا إلى ذلك المجهود الذهنى الذى بذله النحاة فى التفريع والتصور وتوليد الفكرة وتقليبها ، وساعد على ذلك النمطُ المألوف للتفكير فى أيامهم ، وبخاصة المنطق وعلم الكلام ، ولهذا الأخير آثار واضحة فى حديث العامل والمعمول .

خلاصة القول : أن فكرة التأثير والتأثر منطقية أصلا ، وقد تركت ظلالها على عقول الباحثين فى النحو الذين نقلوها بدورهم إلى البحث النحوى فى وقت مبكر ، وأنها تطورت فيه ونضجت نتيجة المجهود الذهنى العميق الذى بذله النحاة فى التصور وتوليد الأفكار .

قوانين العامل الذهنية

تعود المسئولية الرئيسية عن «التخريج وتعدد الآراء» فى النحو إلى قوانين العامل الذهنية التى أخذت حكم المسلمات ، إذ توجه النصوص والآراء معتمدة عليها دون أن تمسها ، وهى كثيرة ، نقل منها السيوطى فى كتابه (الأشباه والنظائر جـ ١) مجموعة منها - راجعها إن شئت - فالمهم هنا الاطلاع على نموذج لكل من هذين المظهرين - التخريج وتعدد الآراء - ومدى ارتباطهما بتلك القوانين الذهنية .

(أ) الحذف أحد مظاهر التخريج فى النحو ، وفى هذا المظهر يعود إلى فلسفة العامل القول بحذف المبتدأ أو الخبر وخبر كان ، وخبر إن ، والمستثنى فى مثل (جاءنى زيد ليس إلا) وكذلك ما حذف من الفعل وحده بعد أدوات الشرط فى مثل (وإن أحد من المشركين استجارك) وما جاء محذوفا من حروف الجر فى مثل قول «رؤبة» لمن قال له (كيف أصبحت ؟!) قال (خيرٍ عافاك الله) هذا وغيره يعود إلى قوانين العامل ، مثل (كل مسند لابد له من مسند إليه) وبالعكس، وأيضا (كل معمول لابد له من عامل) فإذا لم يكن هذا العامل موجودا فى الكلام فلا بد من تقديره ، وكذلك (كل عامل لابد له من معمول) وهكذا .

وقد بنى على ذلك باب كامل من أبواب النحو خصه ابن مضاء بالحديث وهو (باب الاشتغال)

* يقول الأشمونى فى تحديده : أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو مُلابِسه ، لو تفرغ له هو أو ملابسه لنصبه لفظا أو محلا ، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به -

فأساس هذا الباب كله قضية - كل معمول لابد له من عامل - ثم وضعت شروطه وقسمت أنواعه ، من وجوب النصب أو جوازه راجحا أو مرجوحا أو مستويا مع الرفع على أسس أخرى غذتها فلسفة العامل - يمكن مراجعتها فى

أى كتاب نحوى .

ومن هذه القواعد أيضا (العامل لابد أن يستوفى معموله الخاص به) و (لايجتمع عاملان على معمول واحد) - وإلى هاتين القاعدتين يعود باب آخر تحدث عنه ابن مضاء خاصة وهو (باب التنازع) .

* فالعاملان أو أكثر من باب التنازع يطلبان معمولا واحدا ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فليعمل أحدهما إذن ، وقد اختلفوا فى إعمال الأول أو الثانى ، وما لم يعمل يحتاج للإضمار فيه - على تفصيل فى ذلك -

فهذا أيضا مثال على ارتباط التأويل بالعامل من جهة ، ونموذج لفلسفة العامل من جهة أخرى .

(ب) لتلك القواعد الذهنية للعامل آثار كبيرة أيضا فى تعدد الآراء وكثرة الجدل واستخدامها فى تأييد وجهات نظر مختلفة ، إذ تصل الأقوال فى تحديد عامل لمعمول واحد أحيانا إلى أكثر من عشرة أقوال ، ويمكن رؤية نماذج من ذلك فى كتاب «الإنصاف» لابن الأنبارى و«شرح التسهيل» لأبى حيان و«همع الهوامع» للسيوطى -

وإليك مثالا واحدا لهذا الخلاف فيما يقوله ابن الانبارى فى «أسرار العربية» عن عامل الخبر :

* اختلف النحويون فى ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ ، وذهب البصريون إلى أن الابتداء وحده هو العامل فى الخبر ، لأنه لما عمل فى المبتدأ وجب أن يكون عاملا فى الخبر قياسا على العوامل اللفظية التى تدخل على المبتدأ ، وذهب قوم منهم أيضا إلى أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخبر ، وذهب سيبويه وجماعة معه إل أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا ، لأن الابتداء لاينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، فدل على أنهما العاملان فيه !!

والذى اختاره أن العامل فى الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ، وذلك لأن الأصل فى الأسماء ألا تعمل ، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثيره فى العمل ، فإضافة مالا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له !! -

ثم قال ابن الأنبارى معلقا على هذه الآراء : وفى كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر .

ولا تعليق على هذا الاقتباس ، وأمثاله كثير ، فقد ترك ابن الأنبارى التعليق مشيرا إلى الجدل والنزاع حول تلك الآراء ، حيث يتصارع النحاة فى مجال عقلى رحب فى المطولات مما لا داعى لاستقصائه ، فهو متشعب فى كل أبواب النحو تشعب الشرايين فى الجسم !!

فقضايا العامل العقلية التى أخذت حكم المسلمات العلمية تعود إليها مسئولية التوغل فى التأويل ، كما يعود إليها أيضا الخلاف والجدل بين الباحثين فى العامل والمغرمين بالتأويل .

مظاهر العامل فى النحو كما قررها الجرجانى

قال الجرجانى فى كتابه (العوامل المائة) العوامل فى النحو مائة عامل ، وهى تنقسم إلى قسمين : لفظية ومعنوية - واللفظية تنقسم إلى قسمين : سماعية وقياسية وإليك معنى كل من هذه الثلاثة أولا قبل سرد مظاهرها .

فالعوامل اللفظية السماعية : ما سمعت عن العرب ، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر ، والحروف المشبهة بالفعل مثلا ، فإن الباء وأخوتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها .

واللفظية القياسية : ما سمعت من العرب ، ويقاس عليها غيرها .

وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية فى ذلك النوع من العوامل ، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظى القياسى .

وأما العوامل المعنوية : فاسمها يدل عليها ، إنها معنى من المعانى لانطق فيه، هو معنى يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه حظ .

هذه الأصناف الثلاثة تتلخص مظاهرها فيما يلى :

أولا : العوامل اللفظية السماعية : وهي واحد وتسعون عاملا ، وثلاثة عشر نوعا .

النوع الأول : حروف تجر الاسم فقط ، وهى سبعة عشر حرفا : من - إلى - فى - اللام - ربَّ - على - عن - الكاف - مذ ومنذ - حتى - واو القسم - تاء القسم - باء القسم - حاشا - خلا - عدا .

النوع الثانى : الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى ستة أحرف : إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ - ليت - لعل .

النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر : لا - ما : المشبهان بـ (ليس) .

النوع الرابع : حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهى سبعة أحرف - الواو بمعنى مع - إلاّ : للاستثناء - يا : فى النداء - أىْ : فى النداء - هيا : فى النداء - أيا : فى النداء - الهمزة : فى النداء .

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع ، وهى أربعة أحرف : أنْ - لن كى - إذن .

النوع السادس : حروف تجزم الفعل المضارع ، وهى خمسة أحرف : إنْ لم - لمّا - لام الأمر - لا : الناهية .

النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء ، وهى تسعة أسماء : مَن - أىّ - ما - متى - مهما - أينما - أنّى - حيثما - إذْ ما .

النوع الثامن : أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز ، وهى أربعة أسماء : عشرة إذا ركبت مع أثنين إلى تسعة - كم - كأيّن - كذا .

النوع التاسع : كلمات تسمى أسماء الأفعال ، بعضها يرفع ، وبعضها ينصب وهى تسع كلمات .

والناصبة منها ست كلمات : رُوَيْد - بَلْهَ - هاء - دونك - عليك - حَيَّهَلْ .
والرافعة منها ثلاث كلمات : هيهات - شتان - سرعان .

النوع العاشر : الأفعال الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهى ثلاثة عشر فعلا : كان - صار - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ما زال - ما برح - مافتيء - ما انفك - ما دام - ليس .

النوع الحادى عشر : أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا ، وهى أربعة أفعال عسى - كاد - كرب - أوشك .

النوع الثانى عشر : أفعال المدح والذم ، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم ، وهى أربعة أفعال :

نعم – بئس – ساء – حبذا .

النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال القلوب ، وهى :

علمت – رأيت – وجدت «وهذه الثلاثة لليقين» – وظننت – حسبت – خلت «للشك» – وزعمت «متوسطة بين الستة» فهذه سبعة .

ثانيا : العوامل اللفظية القياسية : وهى سبعة :

الأول : الفعل على الإطلاق، الثانى : اسم الفاعل الثالث : اسم المفعول الرابع: الصفة المشبهة – الخامس : المصدر – السادس : الاسم المضاف – السابع : الاسم التام مثل (راقود خَلاً) .

ثالثا : العوامل المعنويّة : وهى أمران : الأول : العامل فى المبتدأ والخبر الثانى : العامل فى الفعل المضارع الرفع .

وختم الجرجانى هذه العوامل بقوله «فهذه مائه عامل ، فلا يستغنى الصغير ولا الكبير ، ولا الوالى ولا القاضى ، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها .

وبعد : فإنه يقال إذا كانت تلك العوامل سهلة واضحة هكذا ، فما تفسير مظاهرها فى كتب مطولات النحو ، وهذه لا صلة بينها وبين السهولة واليسر ؟؟ إذ يشيع الاضطراب فى أبحاث العوامل من نواح مختلفة ، ناحية العامل الواحد فى إعماله أو إهماله ، وناحية توجيه المعمول الواحد حسب عوامل مختلفة ، وناحية تفسير المعمولات المعنوية من وجهات نظر مختلفة – وغير ذلك مما يشق استيعابه على الدارس العادى والمتخصص على السواء .

والحقيقة التى تذكر إجابة لذلك التساؤل هى : أن تلك العوامل كانت ضحية تلك المسلّمات الذهنية من قضايا العامل ، حيث امتدت أيديها لتقلق أمن هذه العوامل ويُسرها، وتزجّ بها فى أتون الجدال والمنازعات .

رأى إبن مضاء فى العامل

فهم ابن مضاء لفكرة العامل

اتضح من فكرة النحاة عن العامل أن لآرائهم اتجاهين : أحدهما شائع مشهور طبقة النحاة فأوغلوا فى التطبيق، مؤداه : أن العامل – لفظيا أو معنويا مؤثر حقيقة «وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف فى أواخر الكلمات ، وأما الاتجاه الآخر فلم يكن له ما للأول من الشهرة والتطبيق، وقوامه : أن العوامل إشارات للعمل فقط – كما قال ابن الأنبارى – أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده – كما قال ابن جنى .

ناقش ابن مضاء كل هذه الآراء مبينا رأيه خلال ذلك ، وبذلك تتضح خطة عرض رأيه ، ببيان نقاشه للآراء التى رفضها وأسس هذا الرفض – ثم ما قبله من هذه الآراء، ومدى اتفاقه مع من وافقه فى المنهج وفى التطبيق .

* * *

(أ) أما الاتجاه الشائع المشهور فهو مرفوض لدى ابن مضاء ، وقد بنى رفضه له على أساس منطقى عقلى – يقول «أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لايقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) فى قولنا (إنّ زيدا) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل : بِمَ يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة ؟؟ قيل : الفاعل عند

القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء – ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين هذا فى موضعه – وأما العوامل النحوية فلم يَقُلْ بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع [1] »

وفى هذا النص الذى ورد لمناقشة هذا الاتجاه حديث عن أهل الحق ، ونسبة العلم فى رأيهم إلى الله – وأعتقد أن ابن مضاء لم يورد هذا رأيا يناقشه، بل استدراكا يرتبط بالدين فى عرض الرأى العام ، ولذلك وضعته بين علامتى اعتراض فى مكانه من النص السابق، كما أن الكلام قبله وبعده يستقيم فى الحديث عن الرأى المشهور فى العامل ومناقشته، وهذا دليل على ماقدمته من أنه لم يورد ذلك رأيا له، بل لفتة دينية!!

لقد نقل ابن مضاء المناقشة هنا إلى مجال عقلى خالص ، هو الأساس الذى ينبت عليه فكرة العمل فى كل شىء يقوم على التأثير والتأثر ، والمؤثر أو العامل لابد أن تتحقق فيه صفتان : وجوده وقت العمل – وأن يفعل بالإرادة أو أن يفعل بالطبع ، والصفة الأولى لاتنطبق على العامل اللفظى ، لأن عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه ، والعوامل النحوية لاتنطبق عليها الصفتان الأخيرتان ، فليس لها إرادة أو طبع ، فالصفات اللازمة للتأثير لاتتحقق فيما سماه النحاة العوامل –

وعلى ذلك : فالأساس الذى أقاموا عليه القول بالعامل والمعمول لا سبيل له فى الدخول إلى النحـو ، لأنه لايملك جواز السماح له بالدخول !!

والمنهج الذى أدار عليه المناقشة هنا يثير التساؤل عن سر اختياره له ، ذلك أنه يتفرد به عن مناقشاته فى كثير من آرائه التى تقدمت ، فهل أحس ابن مضاء الصلة بين فكرة العامل فى النحو وصلتها بالمنطق ، تلك التى بان طريقُها فيما سبق من هذا البحث ؟؟ لعله ليس إغراقا فى الظن والتخيل أن يقال : لقد قامت هذه الصلة المنطقية فى ذهن ابن مضاء ، فواجه فى نقاشه مظهرها الفلسفى فى التأثير والتأثر ، وأبطل فى عوامل النحو أنه يصدق عليها مقولة (أن يَفعل)

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٧ – ٨٨ .

ومما يعطى للمعنى السابق مستندا يؤيده أن ابن مضاء قد اشار إلى مقولة (أن يفعل) فى عرضه الاتجاه غير المشهور القائل بأن العوامل علامات وإشارات فقط - كما نقل عن ابن الأنبارى - فقد قال ابن مضاء «فإن قيل : إن ما قلوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت ، زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت ، وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها [١] » .

ففى هذا الاستشاد إشارة صريحة منه إلى (العلل الفاعلة والقائلين بها) وأن النحاة قد عرفوا - كما ذكر - الصلة بينها وبين العامل فى النحو ، أو بعبارة أكثر صراحة : قد تأثروا فى فكرة العامل بالمنطق ، وقد اتضح ذلك لدى ابن مضاء وهو يناقش الاتجاه الأول المشهور ، فوجه حديثه إلى الفكرة المنطقية التى رأى تأثر النحاة بها ، وهى فكرة التأثير والتأثر .

(ب) أما الرأى القائل بأن العوامل فى النحو إنما هى على جهة التشبيه والتقريب - سبقت الإشارة إليه - هذا الرأى يمكن التسامح فيه عند ابن مضاء - لو اقتصر القول به عليه ، لكنه أفضى إلا مالا يمكن التسامح فيه ، «فلو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبه البلاغة إلى هجنة العى أو ادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعانى عن المقصود بها ، لَسُومحوا فى ذلك - وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم فى ذلك [٢] » .

فهذا الرأى أيضا مرفوض ، وأسس هذا الرفض ترجع فى جزء منها إلى شكل الجمل من تغيير فيها أو دعاء نقصانها ، وفى جزء آخر إلى الدلالة بتحريف المعانى عن المقصود بها .

(جـ) أما الرأى الذى يراه ابن مضاء فى موضوع العامل فيتفق مع ما رآه

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٨

(٢) الرد على النحاة ص ٨٨ .

ابن جنى فى صورته ، لكنه يختلف عنه فى الفهم والتطبيق .

يقول نقلا عن ابن جنى «وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، فاكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تاكيدا بقوله لا لشيء غيره[1] »

فالعامل عند كليهما – ابن جنى وابن مضاء – هو المتكلم ، وهذا ما اتفقا فيه وبمراجعة ما قاله ابن جنى فى ذلك يتضح أنه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم «العوامل اللفظية والمعنوية» ويبدو ذلك فى مظهرين :

الأول : أنه جعل عمل المتكلم مترتبا على تلك العوامل ، فهى ممهدة له وضرورية لوجوده ، وفى كلام ابن جنى فى الخصائص ما يؤكد هذا المعنى ، إذ بعد العبارة السابقة مباشرة – التى اقتصر عليها ابن مضاء – أضاف «وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ» فآثار فعل المتكلم – مقتضى العامل – إنما تظهر بوجود اللفظ أو مصاحبة المعنى ، وهذا نفسه مايقول به النحاة عن العامل مع اختلاف العرض .

الثانى : أن رأى ابن جنى اجتهاد عارض ؟؟ لم يضعه فى موضع التطبيق ، بل كان فيما طبقه سائرا مع التيار التقليدى العام القائل بالعامل والعمل ، وبالرجوع إلى كتاب «الخصائص» وغيره من كتب ابن جنى لايوجد لرأيه امتداد فى غير الموضع الذى ورد فيه –

أما ابن مضاء فقد جعل من رأيه نهجا فكريا التزمه فى كل ما عرض له من قضايا النحو ، ففى حديثه عن العامل مثلا يقول (علقت ولا يقول أعملت) وفى «الفاء والواو» ونصب الفعل بعدهما يقول (الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبته) وهكذا فى كل ما قدمه من آراء لها صلة بالعامل ، مما لايقارن بما ذكره جمهور النحاة – ومنهم ابن جنى – عن هذه المسائل .

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٧ – الخصائص جـ ١ ص ١١٠ .

فابن جنى مجتهد فى رأيه وابن مضاء صاحب منهج ، وكم بين الرأى المجتهد والمنهج الملتزم من بون بعيد !!

* * *

ومما سبق يتضح أن ابن مضاء يرفض ما أطلق عليه اسم العامل مؤثرا أو على جهة التقريب أو التمهيد ، وهو بذلك يقف منفردا فى جانب والنحاة فى جانب آخر - مع توجيه رأى ابن جنى فيما سبق - إذ قد أجمعوا - كما يقول ابن مضاء - على القول بالعوامل ، وهذا الإجماع منهم فى حاجة إلى ابداء الرأى فيه .

هنا أيضا تستحضر صورة ابن مضاء الفقيه الظاهرى المذهب ، إذ تقدم أن الظاهرية لايكادون يعترفون بالإجماع فى الفقه ، وابن مضاء لايعترف بإجماع النحو ومنشأ هذا الموقف فى كلا المظهرين - الفقه والنحو - هو التزام النص واحترام النطق ، وبتصور ذلك فإن رأى ابن مضاء فى الإجماع على العامل يتفق تماما مع تلك الصورة العامة، فلا حجة للإجماع إذا خالف النص ، وهذا ما صرح به من كلامه، وأيده بما ذكره ابن جنى، قال «إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم فى الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه : اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة (١)» لكن من يضمن يد النحاة فى هذا الموضوع والعامل فكرة لاشأن لها بالنصوص اللغوية!! بل قد تقدم من كلام ابن مضاء ما يقضى على الأمل فى العثور على هذه اليد !! إذ أن القول بالعامل قد أدى إلى تغيير كلام العرب ومعانيه ، فكيف يلتقيان !!

أخيرا : يتلخص رأى ابن مضاء فى العامل : أنه يرفض ما أطلق عليه النحاة اسم العامل كما يرفض الإجماع عليه ، ويرى أن الإعراب يحدثه المتكلم .

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٣ .

موقف ابن مضاء من قوانين العامل الذهنية

لنصحب ابن مضاء فى آرائه عن بعض ما تعرض له من هذه القوانين وما جرته على النصوص من جهد ذهنى فى غير طائل .

(أ) فى الحذف : صرح ابن مضاء فى أكثر من موضع قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل ، إذ كانت الأساس الذى بنى عليه النحاة القول بالحذف ، ففى حذف الفعل فى مثل (أزيدا ضربته) قال «وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدت إلى المضمر . ولابد لـ (زيد) من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب [١] »

فهذا التصور الذهنى لوجود فعل مقدر فى العبارة ، وأن العبارة ليست على ظاهرها بل هى مؤولة بعبارة أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملفوظ ، وذلك لأن الضمير الموجود قد نصبه الفعل الموجود – وراء كلّ هذا مبدأ «كل منصوب لابد له من ناصب»

وابن مضاء يقف إلى جانب النص ويتمسك به كما هو دون تقدير «فادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّن ، لكنه لايتعلق بذلك عقاب ، وأما طردُ ذلك فى كتاب الله الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادعاءُ زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل منصوب إنما ينصب بناصب ... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك [٢]» إذ يجب التزام النص كما نطقه المتكلم ، وليس من حق أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق ، أما هذا المبدأ فهو من عمل الذهن ، وينبغى ألا يفرض على النص ما ليس منه .

---

(١) الرد على النحاة ص : ٨٩ .

(٢) الرد على النحاة ص : ٩٢ .

ب : فى التنازع :

باب التنازع بكل ما فيه من خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل ، إحداهما (لايجتمع عاملان على معمول واحد) والأخرى (كل عامل لابد له من معمول)

وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة فى العامل من المتنازعين ، فهو الأول فى رأى الكوفيين ، والثانى فى رأى البصريين .

وترتب على الثانية البحث عن معمولات العوامل التى لاتعمل ، فأضمر الكوفيون كل ما يحتاجه الثانى ، وأضمر البصريون الفاعل فقط فى الأول ، وأما الكسائى فقد حذف الفاعل أيضا من الأول .

هذا هو هيكل الباب العام ، وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى سهلا ، لكن يتضح من الكتب المتأخرة نسبيا أن الأمر بعيد عن السهولة تماما ، فقد استحالت المظاهر الثلاثة - الخلاف والإضمار وافتراض الصور - إلى صناعة مجهدة قوامها الجدل والصعوبة نتيجة هاتين القاعدتين من قواعد العامل .

وفى هذا أيضا يقف ابن مضاء إلى جانب النص ، ويضع الباب بسهولة هكذا : الاسم الموجود يتعلق بالثانى - كما قال البصريون - ولا يضمر فى الأول شيء على الإطلاق - كما قال الكسائى - وقد احتكم فى رأيه هذا إلى النصوص اللغوية متنقلا فى مستويين :

الأول : النصوص تؤيد أنه ليس للأول فاعل ظاهر - سواء أكان مضمرا أم محذوفا .

الثانى : النصوص تؤيد رأى الكسائى المتفق مع رأى ابن مضاء [٢] .

---

(١) الرد على النحاة ص : ٩٢ .

(٢) الموضوع كله فى : الرد على النحاة ص ١٠٨ وما بعدها .

لعلّ مما يدعم رأى ابن مضاء وما اتجه إليه فى استشهاده بنصوص اللغة ما لاحظه «أبو حيان» من أن نصوص القرآن التى وردت من هذا الباب كلها تتعلق بالثاني[1] وعلى ذلك فإن رأى ابن مضاء ومستنده من النصوص يقف فى جانب وحده والاختلاف والإضمار والفروض - ومستندها فلسفة العامل - تقف فى جانب آخر ، وليس من المغالاة أن يقرر أن الاتجاه الأخير وما استند إليه يجب عن مجال تطبيق اللغة !!

(جـ) فى الاشتغال : قال ابن مضاء مشيرا إلى مقدار العناء الذى يجره الاشتغال بباب «الاشتغال» من الإضمار والتأويل والخلاف «ومن الأبواب التى يظن أنها موضع عامل ومعمول - ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا (زيدا ضربته)

ويعتبر رأى ابن مضاء فى هذا الباب تطبيقا على رأيه فى العامل عامة من ناحية ، كما أن هذا الرأى يستند إلى النص اللغوى من ناحية أخرى قال «فإنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب»

ففى هذه العبارة القصيرة تلخيص لرأيه فى باب الاشتغال بل فى العامل عامة ، لأن المتكلم هو الذى يرفع وينصب ، ومستند هذا الرأى هو كلام

---

(١) قال أبو حيان :

إعمال الأول قليل ، ومع قلته لايكاد يوجد فى غير الشعر ، بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة - منها :

قوله تعالى : يستفتونك ، قل الله يفتيكم فى الكلالة

,, : آتونى افرغ عليه قطرا

,, : والذين كفروا وكذبوا بآياتنا

,, : تعالوا يستغفر لكم رسول الله

,, : هاؤم اقرؤوا كتابيه

لان المعمول مقدر الاتصال بعامله ، فيلزم من ذلك تقدير تقديمه على العامل الثانى ، ولو كان فى اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المعمول على الأجود ، نحوه : «آتونى قطرا أفرغه عليه» فإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير أولى ، لأن الحاجة إليه أدعى

انظر : التذييل التكميل جـ ٢ ورقة ١٧١ .

العرب ، فإنما يفعل ذلك اتباعا لما عرفه من نطقهم ، ولما هى عادتهم فى ذلك النطق .

أما مواضع الرفع والنصب فقد شرحها فى حديث طويل مفرقا بين ما إذا عاد على الاسم ضمير مرفوع أو ضمير غير مرفوع ، ففى الجمل التى تشتمل على الأول يرفع الاسم ، وقدم له كثيرا من الأمثلة - وفى الجمل التى تشتمل على الثانى تفصيلات لرفعه ونصبه ترتبط بنوع الفعل والأدوات الداخلة عليه ، وقد ذكرها أيضا فى حديث طويل ، وقدم لها الأمثلة (١) .

وبهذا يتبين أن النحاة قد تصوروا جمل الاشتغال جملا ناقصة لاتتم إلا بالمقدر، فهى تتكون من الملفوظ ومن المحذوف المقدر .

أما ابن مضاء فينظر إليها كما هى ، فالاسم فيها مرفوع ، ومنصوب ، وهكذا ينطقه المتكلم ، وهكذا كلام العرب .

فرأى النحاة هنا يدور حول افتراض ذهنى تعصر حوله النصوص اللغوية ، وهذا بعيد عن الوصف المستند إلى النصوص ، أو كما عبر ابن مضاء (اتباعا لكلام العرب)

(ء) : فى الاضطراب فى العامل : تحدث ابن مضاء عن هذا الاضطراب بعبارتين قصيرتين تعرض فيهما له ، ومنها يعرف رأيه فى ذلك ، وكذلك الأساس الذى بنى عليه هذا الرأى .

- وقد وردت إحدى العبارتين نصا فى هذه الفكرة فى آخر الكتاب وهى «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لايفيد نطقا ... كاختلافهم فى رافع المبتدأ وناصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معا.

فالنموذج الذى قدمه هنا للاضطراب فى العامل «عامل المبتدأ وعامل المفعول» ومن يطلع على ما فى آراء النحاة عن هذين العاملين، يرى الصناعة النحوية واضحة. .

---

(١) هذا الموضوع كله فى : الرد على النحاة ص ١١٨ وما بعدها .

– وأما العبارة الأخرى فقد وردت فى كلام ابن مضاء عرضا في التعليق على ما ناقش به مسألتى الأخفش فى الاشتغال ، قال «وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوِّلها ومسهِّل ، ومع هذا فالخوض فى هذه المسائل التى تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لايفيد نطقا ، كقولهم : يم نصب المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بهما [1] » .

وهنا أيضا يقدم نموذجا آخر لاختلاف النحاة فى عامل المفعول به ، وقد تدرج فى هذا النموذج من ترك ما يصعّب النحو ويفيد نطقا إلى ترك ما يصعّب النحو ولا يفيد نطقا – ومن هذا النوع الأخير الاضطراب فى العامل .

فرأيه من هاتين العبارتين : أن الاختلاف فى العامل يجب أن يسقط من النحو ، ولاجدوى من الاشتغال به ، أما مستند هذا الرأى فهو (**أنه لايفيد نطقا**) .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٢٧ .

«فى ضوء علم اللغة الحديث»

* * *

العامل والوظائف النحوية للكلمات فى الجمل

الوظيفة والشكل على مستوى الجملة

من الأفكار الشائعة أن مهمة النحو هى بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله ، وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لايتفق مع واقع ما فى كتبه ، ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة تلك المهمة ، ولا مع رأى الدراسات اللغوية الحديثة فيها .

* * *

مثلا باب «المبتدأ والخبر» تدور أبحاثه حول : تعريف كل منهما - ضبطه وعامل الضبط - التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد - وموضع كل من المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير - وجودهما فى الكلام أو غياب أحدهما - وتعدد الأخبار - إلخ .

فمعظم هذه الأبحاث لايتعلق بالعامل وضبط الأواخر ، بل هى أبحاث فى الجملة وتكوينها .

* * *

- وقد نص بعض أئمة النحاة على مهمة النحو بهذا المعنى ، بل بأوسع من هذا المعنى ، يقول أبو سعيد السيرافى - كما جاء فى الإمتاع والمؤانسة - «معانى النحو

منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخّى الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت ، فإنه لايخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم» .

فالنحو – فى رأيه – يبحث فى الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام ، – فمهمته لاتقتصر علي ضبط الأواخر من أجل العوامل .

– وعلى رأس هؤلاء الأئمة «عبدالقاهر الجرجانى» حيث ربط بين نظم الكلام وبلاغته ومعانى النحو ربطا وثيقا ، وألح على هذه الفكرة فى «دلائل الإعجاز» إلحاحا متواليا ، وهو وإن كان قد فهم نظم الكلام على أنه نظم المعانى وما يترتب على ذلك من أسرار ، فقد فهم معانى النحو على أنها معانى الأبواب النحوية والعلاقة بين تلك الأبواب، والصور المختلفة التى ترد عليها فى التأليف ! .

وإذا كانت الفكرة الأولى تتعلق بالدراسة الذوقية البلاغية ، فإن الفكرة الثانية تؤيد ما ذكر من فهم النحو فهما يخالف الفهم الشائع ، أنه : تأليف الكلام ، ونظام ذلك التأليف ، ودراسة الوحدات اللغوية التى ترد عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة .

* * *

والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث فى خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع ، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة – مما سيأتى شرحه .

والنحو لايتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث فى الإعراب ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعا بفهم مهمته على هذا الوجه الشامل ، فالبحث فى الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر ، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها فى نظر اللغوى الحديث ، كما هو واقع فعلا فى كتب النحو العربية ، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة –

وعلى أساس هذا الفهم ينبغى بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات فى الجملة –

ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا - وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة فى جملتها.

(أ) العلاقات بين الكلمات فى العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام ، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها والبعض الآخر ، وتجعل اللغة وسيلة مفهمه بين مستعمليها ، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق فى رصف الكلمات ، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة ، وقد جاء فى كتاب «مناهج البحث فى اللغة» أن هذه الروابط ثلاثة أشياء :

١- التماسك السياقى Transitivity .

٢- التوافق السياقى Cencord .

٣- التأثير السياقى Governance .

والتماسك السياقى : يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التى تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى فى الكلام ، كأن تؤدى الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة أو الموصوف وهكذا ، فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدى إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات فى السياق.

والتوافق فى السياق : يقتضى التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم والحضور والغيبة) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) كما يراعى ذلك فى العربية فى التطابق بين المبتدأ والخبر ، واسم الإشارة والمشار إليه ، والصفة والموصوف .

كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذى ترد عليه اللغة، فبتأثير هذا النظام تؤدى الكلمات وظائفها وبتماسك سياقها وتتطابق بعض أجزائها، وذلك هو معنى **التأثير السياقى**.

قال المتنبى :

١- أقَلُّ- فعالى - بَلْه أكثره - مجدٌ

وذا الجِدُ فيه - نلت أم لم أنل - جَدَدٌ

فى هذا البيت : تترابط كلمة (مجد) مع (أقل فعالى) بوسيلة شكلية هى أداء كل منهما لوظيفتها بالنسبة للأخرى، حيث تؤدى الأولى وظيفة المبتدأ والثانية وظيفة الخبر ، وهما معا يتطابقان من حيث الإفراد والغيبة والتذكير - وكلمة (جد) فى آخر البيت ترتبط باسم الإشارة فى أول الشطر الثانى بنفس الطريقة - واسم الإشارة (ذا) يطابق المشار إليه (الجد) من حيث الإفراد والتذكير .

ولولا هذه الوسائل الشكلية للعلاقات بين كلمات البيت، لما كان ذلك رصفا لغويا سليما على الإطلاق .

(ب) «فهم اللغة ينبنى على الشكل والوظيفة» هذا من المبادىء المعروفة فى الدرسات اللغوية الحديثة ، فاللغة - أية لغة - منظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها يؤدى دوره حسب النظم العرفية لتلك اللغة ، وأبواب النحو ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التى تنتظمها لغة من اللغات ،

ففى العربية مثلا كثير من الوظائف : وظيفة الفاعل - وظيفة النائب عن الفاعل - وظيفة المبتدأ - وظيفة المستثنى إلخ .. وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها «وتختلف تلك الطرق الشكلية حسب عرف اللغة واصطلاحها ، والطرق الشكلية تختلف باختلاف هذه اللغات ، فبعض اللغات - كما يقول فندريس - مثل اللاتينية «Latain» وسيلة الشكل فيها هى «الإعراب» ، وذلك بإلحاق لاصقه بآخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات، ففى حالة الرفع يلحق الاسم اللاصقة «us» وفى حالة النصب يلحق الاسم اللاصقة «um» ويمثل اللغويون لذلك - من اللغة اللاتينية - بالجملة «Ceadit Poalum petrus» (يضرب بطرس بول) وبوجود اللاصقتين فى الاسمين (بول - بطرس) يعرف أيهما الفاعل وأيهما المفعول، ومثل ذلك فى اللغة العربية (سمع محمد عليا) حيث يعرف بالحركات - الضمة والفتحة - أيهما الفاعل وأيهما المفعول .

وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هى «ترتيب الكلمات» حيث يكون للترتيب قيمة نحوية ، لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها ، وذلك مثل اللغة الفرنسية ،

– يقول «Sapir» «يشتمل موقع اللفظ على قيمة وظيفية ، فبعض اللغات مثل اللاتينية «Latain» والشنكا Chinook» تنحاز إلى جانب واحد «extreime» – بمعنى : أنه لاقيمة للترتيب فى هذه اللغات وبعض اللغات ، الأخرى مثل السيامية «Siamess» والأنامية «Annamite – التى إذا كان للفظ فيها وظيفة ، فلا بد له من مكان محدد – تنحاز إلى جانب آخر، ولكن أغلبية اللغات كالإنجليزية تتوسط هذين الجانبين [1] –

فالترتيب فى بعض اللغات له قيمة نحوية ، ونجد تعبيره فى اللغة العربية فى الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ ، فمثلا (محمد جاء) غير (جاء محمد) فالذى يدل على وظيفة الاسم (محمد) فى الجملتين هو ترتيبه.

هذا الفهم السابق للوظائف والتعبير عنها فى الجمل هو الفهم الذى يحل محل القول «بالعامل والعمل» فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها فى سياق الكلام ، وعلى أساس هذا الاختلاف فى الوظيفة يختلف التعبير عنها ، فالحركات والحروف التى ادعى أنها أثر العامل فى العربية هى من تأثير «القيم الخلافية» بين وظائف الكلمات فى الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى بتأثير السياق، فليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها فى السياق ، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية .

فهى – إذن – فروق تراعى ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام – وهى فروق تنسب للكلمة فى جملتها ، وليست من تأثير كلمة أخرى فيها – وهى من ناحية ثالثة لايعبر عنها فى التحليل النحوى، بل يعبر فقط عن المهمة التى تؤديها الكلمة.

يقول الفرزدق لزوجته :

فما ابناك إلا من بنى الناس فاصبرى فلن يَرجع الموتى حنين المآتم

---

(١) Sapir, Language, p 66

تحليل الشطر الثانى: لن أداة للمستقبل - يرجع : فعل مضارع منصوب بالفتحة - الموتى : مفعول - حنين ، فاعل شكله الضم - المآتم : مضاف إليه شكله الكسرة .

فالأداة (لن) لم تعمل شيئا ، والفعل (يرجع) لم يعمل أيضا ، والقيم الخلافية بين وظيفة كلمة (الموتي) وهى المفعولية ووظيفة كلمة (حنين) الفاعلية لم تذكر أيضا، فهى فى الاعتبار فقط .

الوظيفة - كما سبق - هى معنى الشكل الذى يدل عليها ، وإلى هنا يقف علم النحو ، فلا يتجاوز ذلك إلى الربط بين الوظيفة وبين ما يحدثه العامل .

(جـ) يُفهم أداء الكلمات لوظيفتها النحوية من شيئين : **أحدهما** يختص بالكلمة وهو «**صيغتها**» والآخر يختص بوجودها فى الجملة وهو «**موقعها**» .

فالكلمة التى تأتى على صيغة من صيغ الماضى تؤدى وظيفة الماضى فى الجملة ، والكلمة التى تأتى على صيغة الفعل المضارع تؤدى وظيفة المضارع فى الجملة .

أما الموقع - وهو الأهم - فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو صفة أو غير ذلك .

يقول «Bloomfield» عن مواقع الكلمات الإنجليزية فى الجملة : «إن للجملة حالتين : حالة الفاعل وحالة الحدث ، وهناك كلمات إنجليزية معينة تقع فى حالة الفاعل، وأخرى تقع فى حالة الحدث ، والحالات التى تقع فيها هى وظيفتها، فكل الكلمات التى تقع فى حالة واحدة تكون قسما خاصا ، فالكلمات التى تقع فى حالة الفاعل فى الجملة تكون قسما عظيما نسميه قسم الفاعل ، وأيضا كل الكلمات التى تقع فى حالة الحدث فى الجملة تكون قسما عظيما ثانيا نسميه قسم الفعل [١] » .

---

(١) Bloomfield, Longuage, P. 185.

وإذا نقل هذا المعنى إلى اللغة العربية يُقال بالمثل : إن الكلمات التى تقع فى باب من أبواب النحو تأخذ وظيفة ذلك الباب ويُدَلّ عليها بالحركات أو الحروف أو غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية حسب العرف الوارد فى اللغة العربية .

* * *

وبعد : فهذا هو الفهم اللغوى الحديث فى مقابل العامل الذى أتعب النحاة والدارسين ، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل ، إذ يعتمد على علاقات الكلمات فى الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليا ، لا على أساس التأثير والتأثر !! إذ أن الأخير منبعه العقل والمنطق ، أما الأول فأساسه عرف اللغة .

قضايا العامل النحوى فى ضوء علم اللغة الحديث

أثير من قضايا العامل بين ابن مضاء والنحاة خمس هى :

(أ) القول بالتأثير والتأثر

(ب) العوامل على جهه المشابهة والتقريب

(جـ) العامل هو المتكلم

(د) قوانين العامل الفلسفية

(هـ) الاضطراب فى العامل

وينبغى معرفة الرأى فى هذه جميعا من وجهة النظر الحديثة .

* * *

التأثير والتأثر والأفكار الدخيلة على دراسة اللغة

لقد رفض ابن مضاء القول بتأثير الكلمات بعضها فى البعض الآخر ، فالقول بذلك – فى رأيه – باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء ، وقد بنى نقاشه لذلك على طريقة منطقية مؤداها أن ما يطلق عليه اسم العامل فى النحو لايتحقق فيه صفات العامل حقا من وجوده وقت العمل وأن يفعل بالإرادة أو الطبع .

والمنهج اللغوى الحديث يتلاقى معه فى رفض العامل والعمل ، فاجتهاده فى ذلك يتفق مع ما سبق فى الفقرة السابقة مباشرة .

والمناقشة العقلية التى أيد بها رأيه تتفق مع طبيعة الفكرة المنطقى ، حيث بين بها خصائص العمل والعامل التى لايمكن أن تصدق على عوامل النحو ، وقد سلك مسلك الترديد المنطقى بين هذه الصفات ، ليثبت فسادها .

ونقاش الجانب العقلى فقط لايهم الباحث اللغوى إلا بمقدار علاقته باللغة ، وذلك ببيان منشئه العقلى ، والخروج من ذلك إلى فهم تطفله عليها ، وبهذا يتبين عدم جدواه فى دراستها ، لأنه من الأفكار الدخيلة .

إن منشأ فكرة التأثير هو «المنطق الإغريقى» الذى ترك ظلاله على الباحثين فى النحو ، فنقلوا طريقته إلى دراستهم ، فقد عرفوا المقولات المنطقية «ومنها مقولة «الملك» و«الفاعلية والقابلية» وقد أثرت المقولة الأولى فى جعلهم آثار العامل من الحركات خاصة تابعة الحرف الصحيح ، فمثلا فى (جاء محمدٌ) محمد مرفوع بضمة الدال ، فالضم يتبع الحرف الصحيح ، أما الذى جلب هذه الحركة على الحرف فهو التأثير والتأثر ، أو الفاعلية والقابلية .

فمنشأ الفكرة – إذن – من الأفكار الفلسفية الدخيلة على اللغة ، والبحث فى اللغة يجب أن يكون لغويا خالصا ، منشؤه اللغة وغايته اللغة ، أما الأفكار الدخيلة سواء أكانت فلسفية – كفكرة العامل – أو من الآراء الشخصية، فهى مرفوضة، لايؤذن لها بالدخول فى منهج البحث اللغوى، ولا يصح فرضها على النطق ولا على الناطقين .

(ب) المشابهة والتقريب وموضوعية وصف الجملة

معنى المشابهة والتقريب الذى بنى عليه هذا الرأى : أن العوامل النحوية ليست عوامل حقيقة ، بمعنى أنها مؤثرة فى غيرها تأثيرا فعليا كما هو الفهم الشائع عن الاتجاه الأول ، ولكنها مشبهة بالعوامل الحقيقية المؤثرة فقط ، فالمسألة لاتخرج عن إطار التصوير .

لكن القول بذلك شيء وتطبيقه النحوى شيء آخر ، فالتطبيق فى النحو لايتفق مع هذا الفهم ، إذ كان مظهره فى الجمل التغيير ، وفى المعانى التحريف والتحوير .

وبصرف النظر عن تحريف المعانى التى يقصد بها ابن مضاء المعانى الدلالية والمعجمية – فهذا النوع من المعانى ليس من موضوع بحث النحوى – فإن احتكامه إلى النطق العربى – الذى سبب القولُ بالعامل تغييره – احتكامٌ سليم ، فقد ترتب على القول بالعوامل – ولو على جهة المشابهة – تقدير العوامل والمعمولات التى لاتوجد فى النطق ،

وهذا أمر لايتفق مع قراءة اللغة كما تبدو ، ووصفها فى صورتها الشكلية ، دون أن يفرض عليها الزيادة أو النقصان .

هذا القول يحمل فى طياته سمة رفضه ، لأن النظرة فيه إلى الكلام غير موضوعية ، فالذى يقول بالعوامل على جهة المشابهة والتقريب لايركز نظرته على الكلمة المدروسة للتعرف على موقعها وعلاقتها بغيرها ، لتتضح له وظيفتها ، لكنه يركز فهمه على الكلمة الأخرى ليفهم أولا مشابهتها للعامل الحقيقى - إن صح ذلك - ثم ينتقل من ذلك إلى الكلمة الأخرى لفهمها كذلك ،

وهذا مسلك بعيد عن الموضوعية ، فحق كل كلمة فى الجملة أن تدرس مباشرة ، وأن تركز النظرة عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها فى سياقها ثم علاقاتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام - فالجملة تعطى كل كلمة معناها، وما أحرى كل كلمة أن تدرس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها .

إن القول بالمشابهة والتقريب يجافى موضوعية النظر والفهم التى يحرص المنهج الوصفى على تحقيقها من ناحية ، كما يجافى القول به - كما رأى ابن مضاء - دراسة النطق العربى دون تغيير من ناحية أخرى .

(جـ) - عمل المتلكم والعرف الاجتماعى للغة

القول بأن المتكلم هو العامل لايلتقى فى حقيقته مع الحديث عن العامل النحوى بمعني تشكيل الكلمة بشكل خاص اقتضاه شىء آخر - هو كلمة أخرى فى رأى النحاة وهو وظيفة الكلمة فى رأى الدراسات الحديثة - بل يصدق بمعنى آخر هو : أن المتكلم ينتج اللغة ، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم ،

لكن المتكلم لايتصرف بحريته المطلقة ، بل تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعى للغة .

فهناك فرق بين مجرد الحديث باللغة والحديث بها موحدة للخصائص حسب نظام

---

(١) اللغة فى المجتمع ص : ٢٨١ .

معين فى توارد الكلمات وشكلها ، الأول مرجعه شخصى والثانى طابعه اجتماعى ، الأول هو عمل المتكلم والثانى مهمة الباحث .

وقول ابن مضاء بعمل المتكلم يلتقى فى منشئه مع رأى كل النحاة فى النظر إلى اللغة معزولة عن المجتمع ، وهذا ما تفارق فيه الدراسات الحديثة منهج القدماء «فدراسة أداء الوظيفة الاجتماعية للغة لم تصبح مهمة إلا اليوم مع النمو الفجائى فى مجالها وقوتها (١) » ومهمة الباحث ليس النطق فقط، بل بيان الأسس التى تحكم هذا النطق وتوجهه ، وهذه الأسس فيما نحن بصدده هى التعرف على وظائف الكلمات فى الكلام وشكلها .

فالفكرة اللغوية التى قال بها ابن مضاء تفسر جزءا مما يأخذه الباحث فى اعتباره : بأن كيان اللغة يقوم بالإنسان المتكلم ، والباحث يأخذ فى اعتباره أيضا أن إنتاج الكلام لايتم بالمتكلم فقط ، بل به وبما يكتسبه من عادات نطقية من المجتمع الذى يعيش فيه ، هذا المعنى الأخير هو الذى يهم الباحث بصفة خاصة ، حيث يكتشف النظم التى يتبعها المتكلم فى نطقه ، أما أن الإنسان هو منتج اللغة فهذا أمر بدهيٌ لايحتاج للبحث .

(د) – قوانين العامل الذهنية ووصف النص

ليس هناك حاجة لإعادة ما تعرض له ابن مضاء من مظاهر التأويل التى أدت إليها فلسفة العوامل وقيمة هذه الآراء ، لأنها قد قومت فى رفض التأويل عامة ووضع أهم مظاهره وضعا لغويا لا حاجة فيه للتأويل ، لكن الذى يذكر أن ابن مضاء قد رفض فلسفات العوامل بناء على النص ، وفى ذلك تتلاقى معه الدراسات اللغوية الحديثة فى موقفها من تلك القوانين الفلسفية .

لقد نسبتُ هذه القوانين إلى «الذهن» لأنه منشؤها ، حيث غذاه المنطق لا اللغة ووصف النص ، فهى معايير نقلها النحاة من المنطق وفرضوها بدورهم على اللغة .

هذه المعايير الذهنية لا تتفق فى طبيعتها مع طبيعة اللغة ولا مع موقف الباحث ، فاللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد بل مسلك اجتماعى يقوم به المتكلمون تحقيقا

لصلاتهم والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم ، كما أن موقف الباحث من اللغة يتنافى مع فرض هذه المعايير على دراسته ، لأن موقفه يتنافى مع كل ما لم يأت نتيجة ملاحظة لغوية واستقراء ، وكثيرا ما يتعارض مسلك اللغة مع تلك القوانين فيؤدى ذلك إلى التأويل والتمحُّل ، فوصف النص لايحتمل المعيار ، وعمل الباحث ينبغى أن يخلو من التحكم والافتراض – ومن حق ابن مضاء رفض هذه المعايير بعد رفض ما ترتب عليها من تأويل وتقدير .

(هـ) – الاضطراب فى العامل والانسجام فى مسلك اللغة .

من المعلوم أن التفاهم بلغة من اللغات إنما يتم بتوحد خصائصها وانسجام مسلكها واطراد عناصرها فى غالب الأحيان ، فالمبتدأ مرفوع فى اللغة العربية وتطرد هذه الظاهرة فى معظم أمثلته ، فتلك إذن ظاهرة مطردة من ظواهر العربية ، وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول .

إذا كان الأمر كذلك فما سر تلك الآراء المختلفة عن العوامل النحوية والتى ضرب ابن مضاء مثلا لها باختلافهم فى رافع المبتدأ وناصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معا ، والمبتدأ كما ورد فى اللغة العربية مطرد الرفع والمفعول مطرد النصب .

إن اللغة لاتتحمل هذا الجدل ، ولو اقتصر على دراستها فقط وملاحظتها فى أمثلتها لما حدث اختلاف ولا جدل ، لأنها بطبيعتها لاتقبل الجدل والخلاف ، وهذا دليل على ضرورة الوصف وسيلة علمية تجنبنا ما وقع فيه النحاه من الخلاف .

وعلى هذا فلا بد أن مرجع الخلاف يعود إلى أمر خارج عن اللغة .

يرجع بعض الدارسين الخلاف عامة فى النحو إلى الجو السياسى العام الذى نما فيه النحو، حيث انتصر خلفاء العباسيين لبعض المدارس النحوية وبعض النحاة ، ومنعوا وُدَّهم ورِفْدهم عن البعض الآخر ، فأدى ذلك إلى التنافس والصراع وكثرة الأقوال .

وإذا صح ذلك فإنه سبب عام يصدق على كل خلاف فى كثير من علوم الدين واللغة ، كما يصدق أيضا - بعمومه - على كثير من مظاهر الاضطراب فى النحو التى تشمل العامل وغيره .

أمّا السبب المباشر فى الاختلاف حول العامل فيعود إلى أن فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة ، ووجد فيها النحاة مجالا خِصبا للتفريع والتعمق وإعمال الذهن ، ومن الحق إذن أن ينفى هذا الجهد الذهنى من دراسة النحو، لأنه كما يقول ابن مضاء (**لايفيد نطقا ولا يضر جهله**) وأن يقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة ، لمعرفة ما يصف هذه العناصر ، إذ يتحقق به ما سماه ابن مضاء (**حفظ كلام العرب**) .

مراجع البحث الواردة فى الهامش

أولا : المراجع العربية المطبوعة

١- ابن حزم الأندلسي — تأليف : سعيد الأفغانى
المطبعة الهاشمية - دمشق سنة ١٩٤ م .

- الإتقان فى علوم القرآن — لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى
الطبعة الثالثة - القاهرة سنة ١٩٤١ م .

- الإحكام فى أصول الأحكام — لأبى محمد على بن حزم الظاهرى
تحقيق : أحمد محمد شاكر - سنة ١٣٤٧ هـ .

٤- أسرار العربية — لأبى البركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى
تحقيق محمد بهجة العطار - دمشق ١٩٥٧ م .

- الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو — لأبى البركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى
تحقيق : سعيد الأفغانى - دمشق ١٩٥٧ م .

- الاقتراح فى علم أصول النحو — لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى
طبع حيدر أباد سنة ١٣١ هـ

٧- الإمتاع والمؤانسة — لأبى حيان التوحيدى
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين
طبع القاهرة ١٩٣٩ م - ١٩٤٢ م .

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف	لأبى البركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد القاهره ١٩٤٥ م .
٩- الإيضاح فى علل النحو	لأبى القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق : مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩ م .
١٠- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة	لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي القاهرة ١٣٢٦ هـ .
١١- تاريخ الخفاء أمراء المؤمنين	لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ .
١٢- تاريخ الفلسفة فى الإسلام	تأليف : ت - ج - دى بور ترجمة : محمد عبدالهادى أبو ريده القاهرة سنة ١٩٣٨ هـ
١٣- تاريخ الفلسفة اليونانية	تأليف : يوسف كرم القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
١٤- تراث فارس	كتبه : أساتذة من المستشرقين ترجمة : محمد كفافى وأحمد الساداتى وآخرين القاهرة ١٩٥٩ م
١٥- التطور النحوى للغة العربية	تأليف : برجشتراسر - القاهرة سنة ١٩٢٩ م
١٦- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)	محمد رشيد رضا - طبع القاهرة ١٣٦٧ هـ .

١٧- الجمل — لأبى القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : العلامة ابن أبى شنب
طبع باريس سنة ١٩٥٧ م .

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني — لأبى الحسن على بن محمد الأشمونى والصبان
طبع عيسى الحلبى - القاهرة (دون تاريخ)

١٩- الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية — تأليف : فون كريمر
ترجمة : د . مصطفى طه بدر
القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

٢٠- حضارة العرب — تأليف : غوستاف لوبون
ترجمة : عادل زعيتر -
طبع القاهرة ١٩٥٦ م .

٢١- الخصائص — لأبى الفتح عثمان بن جنى
القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦

٢٢- دراسات نقدية فى النحو العربي — دكتور عبدالرحمن أيوب -
القاهرة سنة ١٩٥٧

٢٣- الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب — إبراهيم بن على بن محمد بن فرحون
القاهرة سنة ١٣١٥ هـ .

٢٤- الرد على النحاة — تأليف : أحمد بن عبدالرحمن ابن مضاء
تحقيق : دكتور شوقى ضيف - القاهرة ١٩٤٧

٢٥- شرح المفصل — موفق الدين يعيش بن على بن يعيش
القاهرة ١٩٣٠ - ١٩٣١

٢٦- طبقات الشعراء الجاهليين — محمد بن سلام الجمحى

والإسلاميين	القاهرة (دون تاريخ)
٢٧- طبقات النحويين واللغويين	لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة سنة ١٩٥٤
٢٨- ظهر الإسلام	تأليف : أحمد أمين - القاهرة ١٩٥٣
٢٩- فلسفة اللغة	كمال يوسف الحاج - بيروت ١٩٥٦ م
٣٠- كتاب سيبويه	لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) طبع بولاق - القاهرة ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ
٣١- اللغة	تأليف . ج . فندريس ترجمة : عبدالحميد الدواخلى ومحمد القصاص القاهرة سنة . ١٩٥ م .
٣٢ - اللغة فى المجتمع	تأليف : م . م . لويس ترجمة : دكتور تمام حسان القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
٣٣- المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية	دكتور عبدالمجيد عابدين القاهرة سنة ١٩٥١ م .
٣٤- مدرسة الكوفه ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو	دكتور مهدى المخزومى القاهرة سنة ١٩٥٨.
٣٥- المزهر فى علوم اللغة وأنواها	لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى شرح : محمد أحمد جاد المولى وآخرين إحياء الكتب العربية - القاهرة (دون تاريخ)

٣٦- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب — تأليف : أوليرى
ترجمة : دكتور تمام حسان - القاهرة ١٩٥٧ م .

٣٧- المعجب فى تلخيص أخبار المغرب — تأليف : عبدالواحد المراكشى
تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العربى
القاهرة سنة ١٩٤٩ م .

٣٨- معجم الأدباء — ياقوت الحموى .
القاهرة ٩٣٨ م

٣٩- مفاتيح العلوم — لأبى عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمى
طبع ليدن سنة ١٨٩٥ م .

٤٠- مقدمة ابن خلدون — عبدالرحمن بن خلدون
القاهرة - سنة ١٩٣٠ م

٤١- مناهج البحث فى اللغة — دكتور تمام حسان -
القاهرة سنة ١٩٥٥ .

٤٢- المنطق الحديث ومناهج البحث — دكتور محمود قاسم .
الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٦٦ .

٤٣- الميزان الكبرى الشعرانية — عبدالوهاب الشعرانى .
القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ

٤٤- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب — أحمد المقرى .
القاهرة ١٣٠٢ هـ .

٤٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان — لأبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكرين خلكان
تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد
القاهرة سنة ١٩٤٨ م

ثانيا: المراجع المخطوطة والمصورة

٤٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب — لأبى حيان محمد بن يوسف بن على الغرناطي
مخطوط - دار الكتب - ٦ . ١١ نحو

٤٧- اصول النحو — لابى بكر محمد بن السرى السراج
مصور - مكتبة مجمع اللغة العربية
رقم اليومية ٧٧٨٣.

٤٨- التذييل والتكميل — لأبى حيان محمد بن يوسف بن على الغرناطى
مخطوط - دار الكتب - جـ ١ : ١٧ . ٦ هـ
جـ ٢ - إلى جـ ٦ : ٦٢ نحو - جـ ٧ : ٦١ نحو.